غانا والنزاع الحدودي بين الصين والهند ١٩٦١ ــ ١٩٦٤

د. أسامة عبد التواب محمد عبد العظيم (*)

مقدمة :

كان استقلال غانا في ٦ مارس ١٩٥٧ كأول دولة أفريقية جنوب الصحراء تحصل على استقلالها من ربقة الاستعمار قد مثل عاملًا قويًا لدعم حركات التحرر في باقي أقاليم القارة الأفريقية، وقد عمل الزعيم الغاني كوامي نكروما منذ الأيام الأولى لاستقلال غانا على مقاومة الحصار الغربي على القارة بوجهٍ عام وعلى غانا بوجهٍ خاص، وفي هذا الإطار عمل على توطيد علاقات بلاده بالعديد من دول العالم الحر مثل الجمهورية العربية المتحدة وأندونيسيا ويوغسلافيا. وفي هذا الاتجاه انطلق النظام الغاني لإقامة علاقات قوية مع دولتين من أهم دول هذه المجموعة وهما الهند والصين؛ فالأولى كانت عضوًا في منظمة الكومنولث، وبالتالي كانت زميلة لغانا في هذه المنظمة، وقد عمل البلدان على توحيد جهودهما في محاربة قوى الاستعمار والسير نحو سياسة الحياد الإيجابي، خاصة في المحافل الدولية وداخل أروقة الأمم المتحدة.

أما الدولة الثانية فهي الصين؛ التي عملت على دعم الكثير من دول العالم الثالث، وبالتالي تحركت غانا والصين نحو بعضهما البعض، وبدأ تعاون فعال بين الجانبين منذ عام ١٩٦٠ ووصل إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية. وقد واكب هذا التطور أزمة جديدة بين الصين والهند وصلت إلى حد النزاع الحدودي المسلح بينهما، وهنا عملت القوى الغربية على إذكاء هذا الصراع ووقفت إلى جانب الهند ضد الصين، وبذلك عملت هذه القوى على محاولة توريط زعماء الحياد الإيجابي مثل عبد الناصر

(*) مدرس التاريخ الحديث والمعاصر – بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة.

وتيتو وبالطبع نكروما للوقوف مع أحد الجانبين الهندي أو الصيني، وبالتالي إضعاف قوة كتلة عدم الانحياز. ولذلك سارع هؤلاء الزعماء للتوسط بين الجانبين.

من هنا كانت هذه الدراسة لرؤية الدور الغاني بقيادة الزعيم كوامي نكروما في التوسط بين الجانبين المتنازعين الصيني والهندي، وليس فقط ذلك بل مواجهة القوى الاستعمارية لردها عن إذكاء الصراع بين القوتين الكبيرتين، وقد كان الهدف الأكبر من هذا التحرك الغاني هو المحافظة على العلاقات مع كلا الجانبين؛ وخصوصًا بعد تحقيقه للعديد من المكاسب السياسية والاقتصادية من التعاون مع الجانب الصيني. وكان الهدف الآخر الذي لايقل عنه أهمية هو الحفاظ على قوة كتلة الحياد الإيجابي وخاصة داخل أروقة الأمم المتحدة.

وكانت الفترة الزمنية للدراسة قد ارتبطت بالنزاع بين الجانبين الصيني والهندي، فقد كان العام ١٩٦١ هو العام الذي بدأت فيه المناوشات الحدودية بين الطرفين وأنه العام الذي شهد نهاية العلاقات الجيدة بين الجانبين، وكان العام ١٩٦٤ هو العام الذي نجحت فيه دول الوساطة في تهدئة الصراع بين الجانبين تمهيدًا للتفاوض المباشر بينهما؛ وبالتالي كانت الدراسة لتتبع هذا الدور بكل جوانبه من خلال بعض المحاور الممثلة في الآتي؛ تطور العلاقات بين غانا وكلتا الدولتين، وأيضًا تطور النزاع الحدودي بين الصين والهند، والموقف الغربي الاستعماري من هذا النزاع، والموقف الغاني من هذه الأزمة، وخاتمة توضح نتائج هذه الدراسة.

أولًا - تطور العلاقات بين غانا وكلتا الدولتين

قبل الحديث عن موقف غانا من النزاع الحدودي بين الهند والصين وجب توضيح تطور العلاقات بين غانا وبين كلتا الدولتين، وذلك لرؤية مدى التعاون بين الدولة الأفريقية حديثة الاستقلال وكلا البلدين، ورؤية الأهمية الاستراتيجية لكلتا الدولتين للنظام الغاني الذي كان عليه مواجهة الاستعمار في العديد من الجبهات، وكان عليه التعاون مع الهند والصين في هذه المواجهة، وهذا ما سنعرضه في هذا المحور.

لم يعن حصول غانا على استقلالها في ٦ مارس ١٩٥٧ من ربقة الاستعمار البريطاني أن تقيم العلاقات الدبلوماسية وتنشئ أواصر التعاون مع كافة الدول بشكلٍ فوري وبدون قيود؛ ففور حصول غانا على الاستقلال كانت بريطانيا متحكمة إلى حدٍ ما في التوجه الأيديولوجي للدولة الناشئة وبالتالي علاقاتها الدولية[١]، حيث دعت لاحتفالات استقلال غانا الدول التي ترتبط معها بعلاقات جيدة[٢]. ولذلك لم تقم الحكومة الغانية العلاقات الدبلوماسية مع الهند والصين في آنٍ واحد؛ فقد أقامت التعاون مع الهند أولًا وذلك لكونها زميلة لها في عضوية الكومنولث البريطاني، فأصبح المبعوث الدبلوماسي الهندي في غانا برتبة مفوض سامي، وبدأ تعاونًا ثنائيًا على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية بين الجانبين الغاني والهندي؛ حتى أن الحكومة الغانية عندما أرادات في أبريل ١٩٥٧ التواصل مع مصر من أجل إنشاء علاقات معها رغم المعوقات التي فرضتها بريطانيا ضد إقامة التعاون بينهما قامت بتوسيط الحكومة الهندية لهذا الأمر[٣].

وقد فرضت الظروف الدولية الدقيقة في هذه الحقبة الزمنية على الحكومة الغانية تعاونًا وثيقًا مع زميلتها الهندية؛ فقد بدأت الزيارات المتتالية على مستوى القادة بين البلدين؛ ففي آواخر عام ١٩٥٨ قام رئيس الوزراء الغاني كوامي نكروما بزيارة طويلة نسبيًا إلى الهند[٤]، حيث تباحث طويلًا مع رئيس وزرائها السيد نهرو، وقضى بها إجازة أعياد الميلاد، وكانت هذه الزيارة التي استمرت حتى أوائل يناير ١٩٥٩ قد أسست لتعاون استراتيجي بين البلدين، وكان نجاح هذه الزيارة مدويًا في الأوساط العالمية، حيث قام رئيس الوزراء الغاني في طريق عودته بزيارة القاهرة والتباحث مع رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر، وكان ذلك نقطة البداية لدخول غانا ضمن الدول الكبرى في منظمة عدم الانحياز والحياد الإيجابي[٥].

وقد برز التعاون بين الحكومتين الغانية والهندية داخل أروقة الأمم المتحدة في العديد من القرارات التي خرجت من أجل الحرية في العالم الثالث، وارتبط هذا التعاون بمؤتمرات عدم الانحياز؛ وظهر ذلك جليًا في اجتماعات الأمم المتحدة في

دورتها المنعقدة بنيويورك في شهري سبتمبر وأكتوبر ١٩٦٠، وظهر ذلك أيضًا في مؤتمر منظمة دول الحياد الإيجابي التي عقدت على هامش اجتماعات المنظمة الدولية السالفة الذكر، وفي هذه الاجتماعات تباحث زعيما غانا والهند طويلًا وظهر التنسيق الكامل بين الدولتين وأيضًا مع قيادات باقي دول الحياد الإيجابي مثل الجمهورية العربية المتحدة وأندونيسيا ويوغسلافيا؛ وقد ظهر هذا جليًا عندما أوشكت الانقسامات أن تطيح بالمنظمة الدولية كلها، وهنا التقى نكروما ونهرو مع عبد الناصر وسوكارنو وتيتو في محاولة منهم لإنقاذ المنظمة؛ وفي ٢٩ سبتمبر ١٩٦٠ تقدمت الدول الخمس بمشروع قرار لتخفيض حدة التوتر الدولي من أجل تدعيم السلام العالمي[٦]؛ وقد ذكر القرار مدى القلق العميق الذي نتج عن زيادة التوترات العالمية، ومدى الخوف من تدهور العلاقات الدولية وما ينشأ عن ذلك من مخاطر جسيمة تهدد السلام والتعاون العالميين، وقد عمل القرار على ضرورة الإحجام عن الميل إلى تفاقم التوترات العالمية، وإعادة إثبات الإيمان الراسخ بقوة ركائز الأمم المتحدة في الارتقاء بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم أجمع، واتخاذ الخطوات الفورية والهادفة المتعلقة بالسلام في العالم والتنمية لشعوبه، وقد ناشد القرار جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ببذل مافي وسعهم لتحقيق تلك النتائج[٧]. وهنا ظهرت وحدة التوجه الأيديولوجي بين الدولتين حيال القضايا الإقليمية والدولية.

وقد ظهر التنسيق بين الدولتين أيضًا في مؤتمر دول عدم الانحياز في بلجراد من ١ إلى ٥ سبتمبر ١٩٦١، وفي هذا المؤتمر ظهرت قوة دول الحياد الإيجابي كقوة عالمية؛ حيث تطرق المؤتمر للعديد من القضايا العالمية مثل العلاقات المتوترة بين الكتلتين الشرقية والغربية، والعديد من القضايا الإقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وكان المؤتمر قد شهد اتفاق وجهات النظر بين غانا والهند في كافة القضايا المركزية التي ارتبطت بالوحدة والتحرر في أفريقيا في هذا الوقت مثل قضية استقلال الجزائر وقضية الكونغو والممارسات العنصرية في جنوب أفريقيا وروديسيا وأيضًا مسألة التجارب الذرية الفرنسية في الصحراء الأفريقية[٨]، كما ظهر التعاون بين

الجانبين خلال المؤتمر عندما نجحا مع باقي دول الحياد الإيجابي في استصدار عدد من القرارات لمنع الحرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، كما وجه المؤتمر نداءً من خلال رسالتين لكلا الرئيسين الأمريكي جون كنيدي والسوفييتي نيكتا خروتشوف لحثهما للتوصل لاتفاق يهدف لتجنب الاصطدام النووي المدمر للوجود البشري من خلال نزع السلاح وتخفيض قوات الطرفين، وقد اقترح المؤتمر بأن يقوم الرئيسان سوكارنو وموديبو كيتا بحمل رسالة الرئيس الأمريكي وأن يقوم الرئيسان نهرو ونكروما بحمل رسالة الرئيس السوفييتي، وهذا الاقتراح قد حمل دلالة بمتانة العلاقات الغانية الهندية ومدى وحدة الرؤى الاستراتيجية لكلتا الدولتين، وبالفعل وصل نكروما ونهرو إلى موسكو بعد ساعات قلائل من صدور قرارات مؤتمر بلجراد؛ فقد وصل الزعيمان في السابع من سبتمبر ١٩٦١، وقد استقبلهما خروتشوف وتفهم وجهة نظر المؤتمر، وأكد على ترحيبه بقرارات المؤتمر والعمل الفوري على تنفيذها[٩]. والحقيقة أن رحلة الزعيمين الغاني والهندي إلى موسكو قد أزعجت القوى الغربية كثيرًا وحاولت العديد من الصحف الغربية التشكيك في قوة العلاقات بين البلدين وباقي دول الحياد الإيجابي[١٠]. ومن هنا ظهرت قوة التعاون بين غانا والهند وأثره على كافة القضايا الإقليمية والدولية وما انصب عليه من الوقوف أمام القوى الامبريالية العالمية، وهذا ما كان له أعظم الأثر على هذه القوى، ومن ثم فكرت في الوقيعة بين الدولتين وبينهما وبين الجانب الصيني، ولذلك لابد لنا أن نتعرف على تطور العلاقات بين غانا والصين في هذه الفترة التاريخية الهامة.

أما عن تطور العلاقات لغانا مع الصين فقد اختلفت من حيث البداية عن تطور العلاقات مع الهند؛ فرغم حضور وفد صيني لاحتفالات استقلال غانا في مارس ١٩٥٧ إلا أن القوى الاستعمارية أعاقت وجود أية علاقات رسمية بين الجانبين، ولذلك استغرق الأمر وقتًا طويلًا نسبيًا حوالي ثلاث سنوات، ويبدو أنه كانت هناك بعض الاتصالات بين الجانبين سواء عن طريق بعض الوسطاء مثل الجمهورية العربية المتحدة أو غينيا. والحقيقة أن العلاقات الرسمية بين غانا والصين الشعبية

أعلنت رسميًا في الخامس من يوليو ١٩٦٠ أي بعد أربعة أيام فقط من تحول غانا للجمهورية - وهذا ما فسر قوة الحصار الذي كان مفروضًا من قبل القوى الغربية على النظام الغاني في تحركاته الدولية - حيث صدر بيان رسمي في كلتا الدولتين أفاد بأنه تم الاتفاق على إقامة العلاقات الدبلوماسية وتبادل الممثلين الدبلوماسيين لرتبة سفير بين البلدين، وأفاد البيان بأن الرئيس نكروما قبل دعوة لزيارة الصين في موعد لم يتحدد بعد[١١]. ومنذ هذا التاريخ اتخذت العلاقات بين الطرفين منحىً آخر؛ حيث بدأت زيارات الوفود بين الجانبين لدعم التعاون بينهما، ففي الخامس من أبريل ١٩٦١ استقبلت أكرا بعثة تجارية رسمية من الصين، وقد تباحث معها الرئيس الغاني وكبار رجال الدولة في الحكومة، وكان واضحًا أن نتائج هذه الزيارة ستتحدد عند زيارة نكروما إلى بكين بعد هذا التاريخ بحوالي أربعة أشهر[١٢].

كانت زيارة الرئيس نكروما إلى بكين في أغسطس ١٩٦١ هي أولى الخطوات الجادة لتعاون استراتيجي فعال بين الجانبين الغاني والصيني[١٣]، فقد استمرت هذه الزيارة خمسة أيام من ١٤ إلى ١٩ أغسطس، وكانت هذه الزيارة قد أسست لعلاقات استراتيجية بين البلدين، وكان النجاح الذي حققته الزيارة على جميع الأصعدة[١٤]؛ ففي المجال السياسي كان البيان المشترك بين الرئيسين الغاني والصيني قد أكد على وحدة الرؤى الأيديولوجية والاستراتيجية، فقد هاجم البيان السياسات الاستعمارية التي تمارسها القوى الامبريالية في العالم كله، والحاجة لسلام عالمي دائم والدفاع عنه، وتأييد كافة حركات التحرر الوطني في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، واتفقت الدولتان على أهمية نزع السلاح العالمي وحظر الأسلحة النووية، وأثنت كل دولة على مجهود الدولة الأخرى لتحقيق هذه الأهداف. وقد أيد الجانب الصيني كافة خطوات الحكومة والشعب الغانيين المساندة للشعوب الأفريقية في مقاومتها لقوى الاستعمار في أفريقيا من أجل الحرية والوحدة، كما أعرب الجانبان عن دعمهما للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال الوطني ووحدة التراب الجزائري، كما أكد الطرفان على تعاطفهما مع الشعب الكونغولي في كفاحه من أجل حماية استقلاله

ووحدته، وأدانا تدخل وعدوان القوى الاستعمارية القديمة والجديدة في الكونغو، كما أعربا عن دعمهما الحازم لشعوب المستعمرات البرتغالية في أفريقيا في الكفاح من أجل استقلالها، كما أكد الجانبان على دعم شعب جنوب أفريقيا في كفاحه ضد التمييز العنصري، كما أعربا عن اعتقادهما الراسخ بأن كفاح شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية سيحقق انتصارًا كاملًا في النهاية، وأعرب الجانب الصيني عن احترامه التام لسياسة السلام والحياد التي تتبعها جمهورية غانا، وتأييده للجهود التي تبذلها حكومة غانا في صون الاستقلال الوطني وتنمية الاقتصاد الوطني، وأعرب الجانب الغاني عن تأييده لاستعادة الحقوق الشرعية للصين في الأمم المتحدة والنضال الذي تقوم به الحكومة والشعب الصينيين دفاعًا عن سيادة الدولة ووحدة أراضيها وأدان المؤامرة الإمبريالية لخلق دولتين باسم الصين [١٥].

وتكملة لهذا البيان فقد تم توقيع معاهدة صداقة بين الجانبين الغاني والصيني نصت على التزام الدولتين بمبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والسلام الإقليمية وعدم الاعتداء المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخر والمساواة والمنفعة المتبادلة، واحترام المبادئ العشرة المنصوص عليها في مؤتمر باندونج [١٦].

وكان المجال الأبرز الذي ظهر فيه عمق العلاقات الغانية الصينية هو المجال الاقتصادي؛ حيث تم أثناء زيارة الرئيس الغاني إلى بكين توقيع اتفاق تعاون اقتصادي وفني بين الجانبين، ففي ١٨ أغسطس ١٩٦١ تم التوقيع على الاتفاق الذي ينص على منح الحكومة الصينية للحكومة الغانية قرضًا قيمته سبعة ملايين جنيه استرليني في خلال خمسة سنوات من الأول من يوليو ١٩٦٢ وحتى ٣٠ يونيو ١٩٦٧، ويتم سداده في خلال عشر سنوات من الأول من يوليو ١٩٧١ وحتى ٣٠ يونيو ١٩٨١، وكانت قيمة فائدة القرض ١٠%، ونص الاتفاق أيضًا على تقديم الحكومة الصينية المساعدة التقنية للحكومة الغانية عن طريق إيفاد الخبراء والفنيين، وتوريد مجموعات كاملة من المعدات والآلات وغيرها من السلع، والمساعدة في تدريب الفنيين والعمال المهرة في جمهورية غانا[١٧].

وفي نفس السياق وقعت الحكومات الغانية والصينية اتفاقًا للتجارة والمدفوعات في نفس اليوم ١٨ أغسطس، وذلك من أجل تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، وأن يكون التوازن بين إجمالي قيم الواردات والصادرات هو مبدأ التجارة بين البلدين، وأن يبلغ حجم الصادرات السنوية من كل جانب حوالي أربعة ملايين جنيه استرليني، وقد اتفق الطرفان على منح كل منهما للآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية، وكانت قائمة السلع الصينية إلى غانا تشمل العديد من المنتجات الصناعية والآلات والأدوات التي تحتاجها الحكومة الغانية في طفرتها الصناعية، وكانت قائمة السلع الغانية إلى الصين عبارة عن العديد من المواد الأولية مثل الكاكاو والأخشاب وغيرها[١٨]. وقد عملت الدولتان على وضع هذه الاتفاقيات الاقتصادية موضع التطبيق؛ إذ أوفدت الحكومة الغانية بعثة اقتصادية وتجارية برئاسة كروبو إيدوسي وزير الصناعة في غانا في ٢٩ أكتوبر ١٩٦١، وقد تباحث الطرفان لوضع اللمسات النهائية لتطبيق الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، وفي هذا اللقاء أكد المبعوث الغاني أن الحكومة في أكرا قامت بتسريح الكثير من الخبراء والجنود والموظفين البريطانيين من أراضيها، وأكد على أن حكومته تسير تدريجيًا لانتهاج الاشتراكية كفكرٍ اقتصادي في إدارة البلاد[١٩].

وكان المجال الآخر الذي ظهر فيه عمق العلاقة بين الجانبين الغاني والصيني كان المجال الثقافي؛ فقد وقع الجانبان اتفاقية تعاون ثقافي اشتملت على عدة بنود، ففي ميادين العلوم والتعليم فقد اتفق الجانبان على تبادل الوفود والبعثات العلمية، ودعوة العلماء لإلقاء المحاضرات في كلا البلدين، وتبادل المدرسين من كلا الجانبين وزيادة المنح الدراسية وتبادل المنشورات العلمية والتعليمية بينهما. وفي ميدان الثقافة والفنون؛ فقد اتفق الجانبان على تبادل الأعمال الفنية والسينمائية بينهما، كما اتفقت غانا والصين على دعم التعاون في المجالات الإعلامية والصحفية، وأيضًا التعاون فيما بينهما في المجالات الطبية والرياضية[٢٠].

وبذلك كانت زيارة الرئيس الغاني إلى بكين في أغسطس ١٩٦١ قد أسست لأرضية جديدة للتعاون بين غانا والصين؛ فقد استطاع نكروما أن يكسب حليفًا جديدًا في معاركه الدولية، فقد أفضى البيان المشترك بين زعيمي البلدين للتوافق التام في جميع القضايا الدولية التي ظهر فيها الوقوف أمام قوى الاستعمار القديمة منها والجديدة، ووضحت مساندة الصين لغانا في كافة المعارك التي تخوضها من أجل الحرية والوحدة في أفريقيا، ووضحت أيضًا مساندة غانا للصين في الحصار الغربي الذي تم فرضه عليها، كما منح نكروما الصين الضوء الأخضر للتحرك استراتيجيًا في أفريقيا، وفتح لها المجال للعمل في القارة اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا. كما استطاع من خلال الاتفاقيات الاقتصادية والفنية والتجارية في إيجاد مصادر جديدة للمنح والقروض من أجل خططه الاقتصادية، وبذلك قلل من الاعتماد على الدول الغربية في هذا المجال وما ينتج عنه المزيد من التنازلات السياسية في المجال الأفريقي والدولي.

ومن هنا استطاعت غانا بحلول عام ١٩٦٢ أن تقيم علاقات استراتيجية مع كلتا الدولتين الهند والصين، وقد أثبتت حركة التاريخ أن غانا كانت في حاجة قوية للتعاون مع الجانبين؛ فقد كانت القيادة الغانية في حاجة كبيرة للتعاون مع الهند وذلك لمزاملتها في الضغط ضد القوى الاستعمارية وخاصة في منظمة الكومنولث، وأيضًا في الأمم المتحدة وذلك من خلال التواصل بين الدولتين في منظمة دول الحياد الإيجابي. وكانت غانا أيضًا في حاجة ملحة للتعاون مع الجانب الصيني، ورغم تأخر انطلاق العلاقات الفعلية مع الصين حتى منتصف عام ١٩٦٠ وذلك بالنسبة لانطلاق العلاقات مع الهند والتي بدأت مع استقلال غانا في مارس ١٩٥٧، ومع ذلك فقد كانت علاقات غانا مع الصين من القوة والفاعلية لدرجة أنها فاجئت القوى الغربية التي كانت راغبة في التحكم في الاقتصاد الغاني للتأثير عليه سياسيًا، إلا أنها رأت الحكومة الغانية توقع عددًا من الاتفاقيات الاقتصادية التي من شأنها إنعاش الاقتصاد الغاني، بالإضافة لكسب حليف جديد يمثل نفس الرؤية الأيديولوجية والاستراتيجية في القضايا الدولية،

ومن هنا وضحت قوة التعاون بين غانا وكلا الطرفين، ومن هنا وجب علينا أن نسأل هل سيقف الاستعمار صامتًا حيال هذه التحالفات الدولية الجديدة؟ أم سيتحرك بشكلٍ معين لحل هذه التحالفات؟ كل هذا سنتعرف عليه من خلال السطور القادمة.

ثانيًا – تطور النزاع الحدودي بين الصين والهند وموقف القوى الغربية منه

كانت العلاقات بين الصين والهند في خمسينيات القرن العشرين يسودها الانسجام وإن لم تخل من بعض التوترات؛ فكعادة أي دولة استعمارية تمنح الاستقلال لأية دولة لابد وأن تترك ورائها بعض المشكلات الحدودية، وذلك لتصدير التوترات للدولة حديثة الاستقلال، وقد فعلت بريطانيا ذلك مع الهند عند منحها الاستقلال في عام ١٩٤٧، فقد تركت الجانب الحدودي مع الصين في منطقة التبت وجبال الهيملايا دون حسم، وبالتالي فتحت الباب لنزاع حدودي بين الجانبين. ولكن في هذه الفترة لم يمنع وجود هذا النزاع الحدودي من تدشين مرحلة من التعاون المثمر بين الجانبين على كافة الأصعدة، فقد تم تبادل الزيارات على مستوى قادة الدولتين، وتم توقيع عددًا من الاتفاقيات بين الجانبين كان أبرزها اتفاقية ١٩٥٤ في المجال التجاري، ونجحت الدولتان مع العديد من دول العالم الثالث في تدشين منظمة دول عدم الانحياز، وذلك في مؤتمر باندونج في أندونيسيا في أبريل ١٩٥٥، وفي هذه الأثناء نجح البلدان في تنسيق السياسات مع باقي دول المنظمة في المجال الدولي، وأيضًا في مساندة حركات التحرر الوطني في كل دول العالم.

كانت القوى الاستعمارية قد هالها حجم التعاون بين العملاقين الآسيويين في هذه الحقبة رغم زرعها لأسباب الصراع بينهما، فقررت العمل على إثارة التوترات بين الجانبين، والحقيقة أن كلا النظامين الحاكمين وقع في الفخ الذي نصبته لهما قوى الاستعمار العالمي، وبالتالي تحول الأمر منذ عام ١٩٦٠ بين الصين والهند من نزاع حدودي إلى صراع أيديولوجي، وساهمت القوى الاستعمارية في تأجيج هذا الصراع. ومـن هنا ستتعرض الدراسة في خلال السطور القادمـة لمراحـل التحول في هذا

النزاع والتدخل الاستعماري لإشعاله، وبعد ذلك تتعرض الدراسة للموقف الغاني من هذا النزاع.

كان التنسيق الواضح بين الهند والصين تجاه قضايا التحرر العالمي حتى عام ١٩٥٩ قد أثر كثيرًا في الأوضاع الدولية، ولكن منذ هذا العام بدأت التوترات الحدودية بين الجانبين، وبدأت مع هذه التوترات المناوشات الإعلامية والرسمية بينهما، وبدأ الجانب الصيني في اتهام الحكومة الهندية علنًا بأنها أصبحت أداة في أيدي الامبريالية العالمية، وأنها بإشعال النزاع الحدودي مع الصين تعمل على مساعدة القوى الغربية في عزل بكين عن دورها في مساندة حركات التحرر العالمية[٢١]. والحقيقة أن سياسات الهند الدولية في هذه الفترة التاريخية قد ساعدت على تثبيت بعض هذه الاتهامات؛ ففي هذه الآونة كانت الأزمة الكونغولية قد أشعلت الرأي العام العالمي في عام ١٩٦٠، وبالرغم من بعض المجهودات التي بذلتها الحكومة الهندية في هذه الأزمة كتوفير مستشفى كبير في الكونغو مكون من حوالي أربعمائة سرير وأيضًا وعد رئيس الوزراء الهندي السيد نهرو بإرسال ستة آلاف جندي هندي للكونغو، إلا أن مواقف رئيس وزراء الهند كانت غير حاسمة في إدانة سجل الاستعمار البلجيكي في الكونغو، وظل صامتًا بشأن النزاع بين الكونغوليين أنفسهم بل أعرب صراحة في البرلمان الهندي عن تأييده القوي لعمل الأمم المتحدة في الكونغو، كما لم يدعم نهرو طلب الرئيس الغاني كوامي نكروما إرسال قوات تعمل بشكلٍ مستقل عن الأمم المتحدة، وكان رد الفعل الهندي تجاه أزمة الكونغو قد أزعج بعض الزعماء الأفارقة مثل الدكتور نكروما والرئيس جمال عبد الناصر الذين كانوا يتوسمون في القيادة الهندية المزيد من الدعم الدولي للشعب الكونغولي وزعيمه باتريس لومومبا، كل ذلك جعل هذه القيادات الثورية الأفريقية البحث عن مورد آخر لدعم حركات التحرر العالمية مثل جمهورية الصين الشعبية[٢٢].

وكان الرأي العام للدول الغربية قد انتقد الخطابات الرسمية والإعلامية في العديد من دول الحياد الإيجابي إبان مؤتمر بلجراد لمنظمة دول عدم الانحياز في سبتمبر

١٩٦١؛ فقد شعرت الدول الغربية في هذه الفترة أن السيد نهرو قد فرض عليه ما أسمته (العزلة المريرة)، فرغم أنه من الأعضاء المؤسسين لحركة عدم الانحياز إلا أنه عندما حث على الهدوء وضبط النفس في بعض القضايا الدولية وقام النقاد الغربيون بالثناء عليه فيأتي رد الفعل من الرأي العام للدول الثورية بانتقاد السيد نهرو، فكما تحدث أحد المراسلين الهنود في بلجراد قائلًا " إنه من المؤسف أن يكون الثناء من الغرب يمثل قبلة الموت للقيادة الهندية". في المقابل بدأ الرأي العام في العديد من البلدان الأفريقية يصور الصين على أنها المنطقة المشرقة لمكافحة الاستعمار في جميع أنحاء العالم، ويصور الدبلوماسيين الصينيين وانتشارهم في جميع أنحاء أفريقيا كما يصورهم راديو بكين على أنهم مجموعة من المتطوعين لكل الحروب في القارة التي تناهض الاستعمار، وظهرت المقارنة مع الهند التي لم ترغب في التنافس مع الصين في الشعارات الداعمة للدول حديثة الاستقلال[٢٣].

كل هذه الدلائل أكدت على تحول النزاع الحدودي لصراع أيديولوجي؛ ففي أوائل عام ١٩٦٢ أصدرت الحكومة الصينية بيانًا عنيفًا ضد الحكومة الهندية وضد نهرو شخصيًا وذلك ردًا على تلويحها بالسيطرة على المناطق الحدودية بين البلدين؛ وفيه تم الربط علنًا بين رئيس وزراء الهند والامبريالية الأمريكية، واتهمت نهرو بأنه خلال زيارته لواشنطون في نوفمبر ١٩٦١ تآمر مع الرئيس كنيدي وباع روح الهند زعيمة حركة عدم الانحياز لصالح الإمدادات العسكرية الأمريكية، وكان هذا البيان بمثابة كلمة النهاية لاتفاق دبلوماسي هادئ بين الصين والهند بشأن الحدود بينهما.

كانت الحكومة الصينية قد اقترحت على الهند تجديد الاتفاق التجاري بين الجانبين - الذي تم توقيعه في عام ١٩٥٤ وكان مقررًا أن ينتهي في ٣ يونيو ١٩٦٢ – ولكن رفض نهرو هذا الاقتراح واشترط قبل ذلك أن تقوم الحكومة الصينية بإخلاء المناطق الحدودية بين الجانبين، وفي ٣ مارس ١٩٦٢ قدم الصينيون نفس الاقتراح مرة أخرى ورفضته الهند أيضًا، وفي ١٣ أبريل أصدرت بكين بيانًا أظهرت فيه نفاد صبر الحكومة الصينية على رفض الهند لمقترحاتها حول التفاوض بشأن الحدود المشتركة

أو تجديد الاتفاق التجاري، ورفضت أي شروط فرضتها الهند بشأن انسحاب الصين من القطاع الغربي من الحدود، وأكدت على أن الاستفزاز الهندي على الحدود أمر خطير. وفي ٣٠ أبريل ١٩٦٢ قدمت الحكومة الصينية احتجاجًا رسميًا شديد اللهجة ضد الاستفزازات الهندية الجديدة والتي وصفتها بالمخطط لها في انتهاك الأراضي الصينية وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات الهندية المتسللة داخل الحدود الصينية، وحذرت بأنه إذا استمرت الحكومة الهندية في أعمالها الاستفزازية ستضطر لممارسة حقها المقدس للدفاع عن أراضيها، وحملت الجانب الهندي المسؤولية الكاملة. وفي الأول من مايو ١٩٦٢ رفضت الهند جميع الادعاءات الصينية وكررت اقتراحها بضرورة إخلاء الصين للقطاع الغربي من الحدود كشرط لاستئناف المفاوضات للوصول لتسوية سلمية، أمام ذلك رفضت الحكومة الصينية هذا الاقتراح بشدة وأعلنت ضرورة أن تقوم الهند بإجراء مماثل في القطاع الشرقي من الحدود المشتركة حتى تقبل بكين بالشروط الهندية وإلا ستصبح في هذه الحالة أن الصين دولة مهزومة.

وفي هذه المرحلة تفاقمت التوترات بين الجانبين بسبب إعلان الحكومة الصينية أنها تقوم بمفاوضات حدودية مع باكستان، وكان الرد الهندي بأنه ليس هناك حدودًا مشتركة بين باكستان والصين، وأنها اعتبرت ذلك تدخلًا في السيادة الهندية. ومع بداية يونيو ١٩٦٢ بدأ تصاعد التوتر على طول الحدود بين الجانبين، وبدأت الاشتباكات الحدودية بين الجانبين، وفي ٢ يونيو اتهمت الصين الهند بالتصميم على التعدي على الأراضي الصينية والقيام بالاستفزازات الحدودية، وأن الحكومة الصينية عندها آمال حتى اللحظة الأخيرة لوجود تسوية سلمية بين الجانبين، وقد تجاهل نهرو هذا التحذير متوقعًا بعدم وجود احتمالات للحرب مع الصين في هذه الفترة، وأعلن رسميًا انتهاء الاتفاق التجاري بين البلدين. وفي بداية شهر يوليو ١٩٦٢ أعلن نهرو أن التحركات الهندية على الحدود كانت نتيجة لتحركات مماثلة من الجانب الصيني. وفي الواقع كانت القوات الهندية قد أحرزت بعض التقدم العسكري على الحدود

الصينية، وأكد الرأي العام الصيني أنه ينبغي على حكومة بكين مواجهة احتمالات الحرب في جبهتين في وقت واحد وأنه يجب على الهند أن تدرك ذلك جيدًا.

وفي أغسطس ١٩٦٢ اقترحت الحكومة الصينية إجراء مزيد من المناقشات بين الجانبين بشأن مسألة الحدود في أقرب وقت ممكن وأنه لاينبغي أن تكون هناك أية شروط مسبقة لمثل هذه المناقشات، وقد ردت الحكومة الهندية في ٢٢ أغسطس برفضها الدخول في مناقشات قبل انسحاب القوات الصينية من القطاع الغربي من الحدود إلا أنها أبدت استعدادها لاستقبال مندوب صيني لبحث المتغيرات الجديدة. وفي ١٣ سبتمبر كررت حكومة بكين مقترحاتها السابقة وأكدت على أنها لم تضع أية شروط مسبقة للحكومة الهندية لبدء المناقشات إلا أنه من الواضح لم تكن راغبة في التفاوض، وقد ردت الهند في ١٩ سبتمبر برفضها الاقتراح الصيني مع رفضها إرسال أو استقبال أي مندوبين قبل انسحاب الصين من القطاع الغربي للحدود. وفي ٢٠ سبتمبر أبلغت الصين الهند بأن حرس الحدود الصيني قد اتخذ إجراءات دفاعية على طول خط الحدود بين الجانبين، وفي ٣ أكتوبر اقترحت الصين مرة أخرى بدء المناقشات بين الطرفين فورًا دون أية شروط مسبقة، وقد رفضت الهند هذا الاقتراح في ٦ أكتوبر وطلبت من الصين إخلاء الحدود قبل إجراء أية مناقشات.

كانت الحكومة الهندية أثناء المواقف السابقة قد استندت جزئيًا إلى بعض الحسابات الخاطئة بأن الصين لن تلجأ إلى عمليات عسكرية كبرى، كما اعتقدت الهند أنها لوقامت ببعض المناوشات العسكرية ستضطر بكين لسحب قواتها من القطاع الغربي للحدود، كما أنه يبدو أنها قدرت بشكلٍ خاطئ قوتها العسكرية؛ وبناء على ذلك وضعت الهند قواتها العسكرية في القطاع الشرقي للحدود مع الصين، وأفادت التقارير بأن القوات الهندية كانت على وشك هزيمة الصينيين في جبال الهيملايا، وفي ١٢ أكتوبر ١٩٦٢ أعلن نهرو عن جاهزية القوات الهندية لتطهير الحدود من القوات الصينية وأكد على أنه لاتوجد فرصة لأية مناقشات طالما كان العدوان الصيني مستمرًا، وفي ١٤ أكتوبر اتهمت الصين نهرو بميوله التوسعية وأنه استغل رغبة

الحكومة الصينية الصادقة في دعم الصداقة بين الجانبين في الشروع في مغامراته التوسعية وحذرت الحكومة الهندية بضرورة الانسحاب من أراضيها وإلا عليها تحمل مسؤولياتها التاريخية أمام شعبها، وفي ١٥ أكتوبر أعلنت الهند أنها ستقاتل حتى آخر رجل وآخر بندقية، وفي المقابل أعلنت الصين أن مهمتها المقدسة الأن هي الدفاع عن أراضيها ضد الغزاة وواصلت الصحافة والإذاعة الصينية تقديم المبررات لهجوم صيني مضاد على القوات الهندية المعتدية على أراضيها. وفي وقتٍ مبكر من صباح يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٦٢ اندلعت مواجهات عسكرية شاملة بين القوات الصينية والهندية على طول الحدود بين الجانبين واستمرت هذه المواجهات حتى ٢١ نوفمبر ١٩٦٢[٢٤].

في النهاية كان النزاع الحدودي بين الجانبين الهندي والصيني قد أثر كثيرًا في المتغيرات الدولية؛ وبدأت مجموعة من التحالفات الدولية الجديدة، ففي الوقت الذي كان الاتحاد السوفييتي مؤيدًا لجمهورية الصين الشعبية منذ فترات زمنية طويلة إلا أنه مع اندلاع المواجهات بين الجانبين الصيني والهندي حدث نوع من الجفاء بين بكين وموسكو، وفي المقابل حدثت طفرة في العلاقات بين الهند والاتحاد السوفييتي. وفي نفس الوقت حدث تقدمًا في التعاون بين الصين وباكستان وذلك رغبة في المزيد من الضغط على الحكومة الهندية[٢٥]. أما الكتلة الغربية فإنها انتهزت فرصة الصراع بين العملاقين الآسيويين للتدخل الاستراتيجي في هذا الجزء من العالم، وبدأت دول الامبريالية العالمية في فرض حصار جديد على الصين، وتمثل ذلك في وقف المناقشات داخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الداعية لتمثيل حكومة الصين الشعبية لمقعد الصين في المنظمة الدولية، حيث كانت الصين الشعبية قاب قوسين أو أدنى من العودة إلى مقعدها خلال المناقشات الأممية في عامي ١٩٦٠ و١٩٦١، ولذلك انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية المناوشات العسكرية بين الجانبين وقامت بحملة دولية ضد حكومة بكين لمنعها من استرداد مقعدها في الأمم المتحدة[٢٦]. وبدأت الدول الغربية

بإغداق الوعود على الحكومة الهندية لمنحها كافة أنواع الأسلحة في حربها مع الصين.

وهكذا كان الصراع الحدودي بين الصين والهند وما ترتب عليه من توترات دولية كان بمثابة شق الصف لمجموعة باندونج التي تأسست في أبريل ١٩٥٥، ولذلك كان على الدول الكبرى في منظمة عدم الانحياز العمل بسرعة لرأب الصدع بين الجانبين، حيث كانت هذه الدول على علاقة طيبة بكلا الطرفين المتنازعين، وكانت ترى أن ما نتج عن هذا النزاع يعتبر انتصارًا كبيرًا لقوى الاستعمار في العالم، ومن هذه الدول غانا التي رأينا كيف كان تطور العلاقات بينها وبين كلتا الدولتين الآسيويتين، ولذلك كان لها موقفًا قويًا من هذه الأحداث، وهذا ماسنتعرض له في السطور القادمة.

ثالثًا – الموقف الغاني من النزاع الحدودي والتوترات بين الجانبين.

بعد أن رأينا تفاقم الأزمة العالمية الناتجة عن النزاع الحدودي بين الصين والهند وتحوله لصراعٍ أيديولوجي وما ترتب عليه من تدخل الدول الكبرى في هذا الجزء من العالم، ورغبة الدول الغربية في إشعال الصراع بتأييد الهند ضد الصين الشعبية لتحقيق أهدافها بتصدير الاضطرابات ضدها من أجل تغيير نظام الحزب الشيوعي فيها، وأمام ذلك كان على الدول الكبرى في منظمة دول عدم الانحياز – التي وجدت في هذا الصراع شقًا لصف كتلة باندونج التي أحرزت المزيد من التقدم في المجال العالمي بعد أن أصبحت مجموعة دول الحياد الإيجابي كتلة يعمل لها ألف حساب في النظام الدولي – العمل على الوقف الفوري للمواجهات العسكرية بين الجانبين الهندي والصيني، والحقيقة أن دول مؤثرة من هذه المجموعة مثل الجمهورية العربية المتحدة وأندونيسيا وغانا بالإضافة لمجموعة أخرى من الدول المجاورة للدولتين المتحاربتين مثل سريلانكا وبورما وكمبوديا وجدت أن العالم الغربي وجد في هذا الصراع فرصة في إدخالهم في النزاع الأيديولجي العالمي بعد أن أحرزت هذه الدول تقدمًا في مواجهة الاستعمار في كل أنحاء العالم وحققت جولات ناجحة في تقويضه

ومحاصرته، ولذلك انتهزت دول المعسكر الغربي الفرصة لتفريق دول الحياد الإيجابي بين الجانبين الصيني والهندي، وبالتالي إضعاف وحدة هذه الدول، وما ينتج عن هذا الصراع من انضمام هذه الدول لأي جانب من الجانبين، وتحمَل هذه الدول لهذا الاختيار.

قامت هذه الدول فور اندلاع المعارك بين الطرفين بتشكيل مجموعة عمل بغرض التنسيق بينها من أجل التواصل مع الحكومتين الصينية والهندية لبدء المفاوضات للتوصل لتسوية سلمية بينهما، وهدفت هذه المجموعة أيضًا لتخفيض التوتر الدولي حول هذا النزاع ومنع الدول الغربية من العمل على تأجيج هذا الصراع، كانت هذه المجموعة أطلق عليها بعد ذلك " دول كولومبو"، وقد ارتبط التنسيق بين هذه الدول برؤساء هذه الدول مثل السيدة باندرانيك رئيسة وزراء سيريلانكا والرئيس سوكارنو بالإضافة للزعيمين الأفريقيين جمال عبد الناصر وكوامي نكروما. ومن هنا سنحاول عرض موقف دولة غانا من هذا الصراع دون البعد عن السياسات التنسيقية بين دول هذه المجموعة لوقف هذا الصراع الدولي المرير.

كان أول التحركات الغانية في هذا الإطار هو العمل على وقف التدخلات الغربية في هذا الصراع؛ فبعد عشرة أيام من بدء الحرب بين الصين والهند أعلنت بريطانيا على لسان رئيس وزرائها السيد ماكميلان أمام مجلس العموم البريطاني عن إعطاء الحكومة البريطانية كل الدعم للهند في صراعها مع الصين وذلك لأنها عضو زميل في منظمة الكومنولث وبالتالي فإن واجب جميع زملائها في المنظمة مساندتها في معركتها الحدودية، ويبدو أن رئيس الوزراء البريطاني أراد من خلال هذا التصريح جمع كل دول الكومنولث وراء الخط البريطاني وبالتالي معاداة الصين، ومن هنا العمل على تحول دول داخل المنظمة بدأت بالفعل في تدشين علاقات استراتيجية مع بكين مثل غانا وباكستان، وبالتالي قطعها لهذه العلاقات وخسارتها لكل آفاق التعاون مع الصين.

ولذلك أرسل الرئيس الغاني في ٣١ أكتوبر ١٩٦٢ برسالة للسيد ماكميلان أعرب فيها عن حزنه الشديد عن بيان رئيس الوزراء بشأن دعم الهند في معركتها مع الصين، وأكد على أنه أيًا كان المحق والمخطئ في هذا الصراع فإنه يجب على الجميع تحمل مسؤولياته بخدمة قضية السلام بالامتناع عن أي عمل يؤدي لتفاقم الأوضاع، وتسائل بأن تقديم الدعم لجانب ضد الآخر هل سيؤدي لإنهاء الأعمال القتالية، وأوضح بأن تقديم المساعدة بالأسلحة والمعدات معناه الوقوف مع طرف ضد الآخر وذلك سيؤدي لتفاقم الصراع بشكل يصعب إيقافه، وأكد أن التجارب قد أثبتت أن اللجوء للتسليح واستخدام سياسات القوة كان السبب الرئيس في تصاعد التوترات العالمية، ودعا نكروما لضرورة التحرك تجاه المشكلات التي تواجه العالم بروحٍ جديدة بالتفاهم المتبادل والاحترام الثابت للحفاظ على السلام، وأوضح أنه على اتصال برئيسي وزراء الدولتين الصين والهند في محاولة لإيجاد أساس مقبول لإنهاء الصراع الحالي، وأكد على ضرورة مواصلة هذه التحركات على أمل أن يتمكن الطرفان من التوصل لتسوية تفضي لاستعادة السلام بينهما[٢٧]. وقام الرئيس نكروما بنشر الرسالة في الصحف العالمية، وقد أراد من ذلك خلق رأي عام مضاد في الأوساط العالمية عامة، وداخل منظمة الكومنولث بشكلٍ خاص.

كان رئيس الوزراء البريطاني قد رد برسالة على الدكتور نكروما في نفس اليوم أوضح فيها تلقيه رسالته بشأن رؤية السيد ماكميلان أمام مجلس العموم البريطاني وأنه وجد صعوبة في فهم اعتراضات الرئيس الغاني، وادعى بأنه عندما يعتدى على أراضي شعب داخل الكومنولث فمن الضروري والطبيعي الإعراب لهم عن التعاطف والدعم تجاه المخاطر والقلق التي يشعر بها[٢٨]. وكان ماكميلان قد أخبر نكروما بنشره لرسالته مثلما فعل هو، ومن الواضح أن رئيس الوزراء البريطاني أراد إحراج نكروما أمام دول الكومنولث بتبنيه الوساطة بين الطرفين باعتبار ذلك وقوف مع الصين ضد الهند.

كان نكروما في اليوم التالي أرسل برسالة أخرى لرئيس الوزراء البريطاني أبدى فيها انزعاجه الشديد من حديث ماكميلان عن اعتراض نكروما على تعاطف بريطانيا مع دولة عضو في الكومنولث وأن ما أزعجه في الحقيقة هو تعبير ماكميلان عن تقديم كل أنواع الدعم للهند وأن ذلك سيغلق كل أشكال الوساطة بين الجانبين، كما أكد أن الكومنولث ليس تحالفًا عسكريًا وأن هذه الفكرة ستقضي على مبدأ من أهم مبادئه بعدم الوقوف مع بلدٍ آخر من بلدان الكومنولث للانخراط في صراع مع أية قوة خارجية، وأوضح نكروما أنه لاتوجد أية خلافات بين غانا والهند، وأكد أن سجلات التصويت في الأمم المتحدة تؤكد على اتفاق غانا مع الهند في جميع القضايا الرئيسة مثل قرارات عدم الانحياز والوقوف ضد الاستعمار والتمييز العنصري والتسوية السلمية للمنازعات وأن العلاقات الودية بين الهند وغانا ليست محل نزاع، وأكد نكروما أن الصراع الصيني الهندي يمكن أن يشكل تهديدًا خطيرًا للسلام العالمي وأن واجب الجميع الوقوف ضد تفاقم الصراع أو إطالة أمده وفعل كل شيء من أجل التوصل لتسوية سريعة للنزاع، وذلك يتم عادة من خلال آليات الأمم المتحدة وأنه من المؤسف أن الصين مستبعدة من مكانها الصحيح في تلك المنظمة وفي هذه الحالة لابد من استحداث آلية جديدة تؤدي نفس وظيفة الأمم المتحدة في المسألة الكوبية، وأكد نكروما أن هناك مسؤولية خاصة تقع على عاتق الدول التي لها علاقات طيبة بالهند والصين، ويمكن لهذه الدول اتخاذ المبادرة لإيجاد حل سلمي للنزاع الحالي، وأعرب عن قدرة بريطانيا على تأمين حل مقبول لكلا الطرفين، وأكد أنه شخصيًا يفعل كل جهده في هذه المسألة وأن هذه المجهودات ممكن أن تكون أكثر قوة لو لم تعرقلها أية دولة بتأييدها طرفًا ضد الآخر[٢٩].

كان رئيس الوزراء البريطاني قد رد على رسالة الدكتور نكروما في ٢ نوفمبر ١٩٦٢ معربًا عن تعجبه من موقف الرئيس الغاني من القضية مدعيًا بأنه كيف يمكن لأي شخص أن لا يعرف من المخطئ ومن المحق في هذا الصراع وذلك بعد دراسة الرسائل التي أرسلها نهرو لكل الدول الأعضاء في الكومنولث، وأكد أنه تعجب من

ضبط نفس الهند في مواجهة الاستفزازات المتكررة من الجانب الصيني وبعد كل ذلك كافة الجهود الحثيثة من جانب السيد نهرو الرامية للتوصل للتسوية عن طريق التفاوض، وأوضح أن الهند دأبت على الوقوف مع السلام في العالم، وأنه يتمنى وقف الأعمال القتالية بين الجانبين، وأكد ماكميلان أنه على الحكومة الهندية أن تقرر ما إذا كانت المفاوضات مع الصين ممكنة أم لا، وأنه لن يتردد في التدخل في الوقت المناسب عندما يكون في موقع المسؤولية[٣٠].

والواقع أنه كان للرسائل المتبادلة بين الدكتور نكروما والسيد ماكميلان صدىً واسعًا في الرأي العام الغاني؛ ففي الأول من نوفمبر ١٩٦٢ تحدثت الصحف الغانية عن موقف الرئيس الغاني من الأزمة ومطالبته الحكومة البريطانية بعدم التلويح بدعم الهند ضد الصين لأن ذلك من شأنه تأجيج الصراع بين الجارتين الآسيويتين؛ فقد استنكرت صحيفة الغانيان تايمز تسرع بعض القوى في اتخاذ إجراءات من شأنها تفاقم الوضع بين الطرفين، كما أشادت صحيفة الديلي جرافيك برسالة الرئيس نكروما لماكميلان وقالت أن تحرك بريطانيا لدعم الهند ما هو إلا محاولة منها على تحريض الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ نفس الموقف، كما تهكمت صحيفة الإيفينينج نيوز على ماكميلان وقالت أنه يحتاج إلى زوج من النظارات لرؤية المتغيرات الدولية الجديدة ولذلك فإن عليه اتباع نصيحة الرئيس الغاني، كما علقت الصحافة الغانية أيضًا على تعبير الدكتور نكروما بأن الكومنولث مجرد نادي وليس تحالفًا عسكريًا[٣١].

كما أدانت الصحافة الغانية رد رئيس الوزراء البريطاني في ٢ نوفمبر ١٩٦٢؛ حيث تحدثت صحيفة الإيفينينج نيوز في ٣ نوفمبر عن بريطانيا التي لازالت تفكر بالعقلية الاستعمارية القديمة فكيف تتدخل في الصراع الهندي الصيني وتتغاضى عن دستور روديسيا الجنوبية العنصري والتفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، كما تحدثت صحيفة الديلي جرافيك في عددها الصادر في ٥ نوفمبر عن أنه يوجد تنسيق بريطاني أمريكي لمنع أية وساطة محتملة بين الطرفين المتحاربين، كما تحدثت صحيفة الغانيان تايمز في ٥ نوفمبر أن الدول الغربية تشعر بالاستياء من دعوة الرئيس

نكروما لوقف تسليح الهند وأن حلف شمال الأطلسي يأمل في أن تفاقم الصراع الهندي الصيني سوف يساعد على احتفاظ القوى الغربية بمزيد من الامتيازات في آسيا[٣٢]. وكان المفوض السامي الهندي في غانا قد شعر بالضيق لعدم وجود أي خبر في الصحافة المحلية أو الراديو الغاني يتحدث عن العدوان الصيني على الهند، وأكد للمفوض البريطاني أنه أعد بعض المواد الصحفية لمحاولة نشرها في غانا وفي حالة عدم النشر فإن ذلك يعني أن الحكومة الغانية قد فرضت الحظر بشأن هذا الموضوع[٣٣]، ويبدو أن بريطانيا أرادت الإيقاع بين غانا والهند نتيجة موقف الرئيس الغاني فأرسلت رسائله للسيد ماكميلان إلى نيودلهي[٣٤].

نجح الرئيس الغاني من خلال مراسلاته مع رئيس الوزراء البريطاني في إحداث انقسام داخل منظمة الكومنولث، وذلك بعد أن حاولت الحكومة البريطانية تجييش دول المنظمة وراء أغراضها الاستعمارية، ولكن وقوف نكروما أمام المخطط البريطاني أعاد التوازن للمنظمة، فقد كان هناك دول داخل المنظمة تعمل على تأييد بريطانيا على طول الخط وتدعو لدعم الهند عسكريًا في حربها مع الصين؛ فمن الدول التي أيدت الموقف البريطاني كانت قبرص التي اتخذت موقفًا متعاطفًا مع الهند وأدانت العدوان الصيني باعتباره انتهاكًا للمبادئ الأخلاقية والعدالة الدولية، إلا أن الحكومة والصحافة في قبرص لم تتخذ أي رد فعل تجاه رسائل نكروما لماكميلان[٣٥]. كما أعربت الحكومة في نيوزيلاندا عن تعاطفها القوي مع الهند كعضو زميل في الكومنولث وأدانت العدوان الصيني عليها، كما لم يصدر أي رد فعل عن رسائل نكروما لماكميلان، ووضح أن إعلان دعم نيوزيلاندا للهند بمثابة رد الفعل على موقف غانا[٣٦].

كانت الحكومات الأفريقية الأعضاء في الكومنولث قد وضح فيها الانقسام بين المواقف الرسمية والصحفية؛ ففي تنجانيقا كان رأي الحكومة فيها أنها تستطيع الإسهام عمليًا في دعم حركة التضامن الآفروآسيوي في الأمم المتحدة للعمل على وقف إطلاق النار والمصالحة من خلال الوساطة، ولكنهم كانوا يترددون في الإعلان عن موقفهم

في هذه المرحلة، ورغم تبنيهم لوجهة نظر نكروما إلا أنهم انتقدوا نشر نكروما للرسائل المتبادلة مع الحكومة البريطانية، أما الصحافة هناك فكان فيها انقسام بين وجهتي النظر البريطانية والغانية حسب استقلالها عن الحكومة في تنجانيقا[٣٧]. أما نيجيريا فقد طالبت الحكومة علنًا من الخكومة الصينية بسحب قواتها من الحدود الهندية[٣٨]، إلا أن الصحافة النيجيرية وخاصة المستقلة منها أيدت خطوات الدكتور نكروما الذي كان له قبول كبير داخل الدوائر الجماهيرية في نيجيريا[٣٩]. أما باكستان فقد كان الوضع فيها مغايرًا فقد كانت الدوائر الرسمية والصحفية في جميع أنحاء باكستان قد اتسمت بمعارضة هستيرية لتوريد الأسلحة من قبل الغرب إلى الهند، وكان هناك تأييدًا كاسحًا لنظرية نكروما خوفًا من دعم الغرب للهند ويكمن الخوف الحقيقي بأن هناك احتمال لمواجهات محتملة لباكستان مع الهند فور انتهاء مشكلاتها مع الصين، حيث أنه لاتوجد ثقة مطلقًا في النوايا الهندية[٤٠]. وبذلك استطاع نكروما من خلال رسائله لرئيس وزراء بريطانيا خلق حالة مضادة للنوايا داخل المعسكر الغربي.

والحقيقة أن ما قام به الرئيس نكروما ليس منفصلًا بأي حال من الأحوال عن جهود الوساطة التي قامت بها مجموعة كولومبو وذلك من خلال التنسيق المستمر بين حكومات هذه الدول، وقد أفضت هذه الجهود لعقد اجتماع لممثلي هذه الدول في كولومبو العاصمة السيرلانكية في ١٠ ديسمبر ١٩٦٢، وذلك بعد أن نجحت هذه الدول في إقناع الجانب الصيني بوقف القتال من جانب واحد في ٢١ نوفمبر ١٩٦٢ لإعطاء فرصة لوساطة دول المجموعة، وقد خرج اجتماع كولومبو بمجموعة من المقترحات تضمنت انسحاب الجانب الصيني على بعد عشرين كيلومتر من خط وقف إطلاق النار دون أي انسحاب من الجانب الهندي، ورغم ذلك فإن هذه القرارات خيبت أمل الهند لأن هذه الدول لم تدن الجانب الصيني بشكلٍ قاطع، وعلى الجانب الآخر قبلت الصين هذه المقترحات كأساس لبدء المفاوضات[٤١]. وقد تزامن ذلك مع مفاوضات ثنائية قامت بها غانا مع كلتا الدولتين المتحاربتين؛ حيث ذكرت التقارير الصحفية الغانية في ٨ ديسمبر ١٩٦٢ أن هوانج تشين نائب وزير الخارجية الصيني

يرافقه أربعة مسؤولين تقرر أن يقوموا بزيارة لأكرا لإجراء محادثات مع الرئيس نكروما[٤٢]، وبعد محادثات استمرت ما يقرب من سبعين دقيقة أعرب المبعوث الصيني عن تقديره لجهود الرئيس نكروما للتوصل إلى حل سلمي للنزاع الحدودي بين الجانبين الصيني الهندي[٤٣]، وتكملة لجهود الوساطة أرسل الرئيس الغاني وزير خارجيته إلى بكين لمحاولة وضع أساس تفاوضي على مقترحات كولومبو، وكانت الصحف الامبريالية قد هاجمت خطوات نكروما في هذا الإطار واتهمته بأنه يقوم بها من أجل عدم فقدان المزايا التي حصل عليها من تعاونه الاستراتيجي مع الصين مثل قرض السبعة ملايين جنيه استرليني وبناء مصانع النسيج في غانا[٤٤].

والحقيقة أن النظام الغاني قد حقق من خلال جهود الوساطة بين الجانبين العديد من النجاحات، وذلك من خلال التنسيق بين مجموعة دول كولومبو أو جهود الوساطة الفردية التي قامت الحكومة الغانية بها، ولذلك حاولت بريطانيا عن طريق مندوبيها في دول المجموعة الوقوف أمام هذه الجهود؛ حيث حاولت الدوائر الدبلوماسية البريطانية في أكرا تصدير عددًا من الصور الخاطئة الناتجة عن جهود الرئيس الغاني في هذا الإطار، ففي ٣٠ مارس ١٩٦٣ رصد المفوض البريطاني في أكرا تقدمًا ملموسًا في العلاقات بين غانا والصين، ووضح من خلال حديث نكروما مع بعض أفراد المفوضية البريطانية بشأن النزاع الصيني الهندي أنه استقى العديد من معلوماته عن هذا النزاع من الجانب الصيني، وأكدت أيضًا بأن نكروما يثق ثقة كاملة في شواي إن لاي رئيس وزراء الصين، وتحدثت أيضًا عن أن وساطة مجموعة دول كولومبو يمثل تقويضًا وحصارًا للحكومة الهندية[٤٥].

وحاولت الدول الغربية الإيقاع بين دول كولومبو لتقويض جهودهم للوساطة بين الصين والهند، فقد ذكرت بعض التقارير الصحفية الهندية في ٩ أكتوبر ١٩٦٣ أن الرئيس نكروما وجه رسالتين لرئيسي وزراء الهند والصين وأيضًا لرؤساء الخمس دول لمجموعة كولومبو للاجتماع مرة أخرى واستكشاف امكانيات المزيد من الوساطة لجلب الدولتين لطاولة المفاوضات، وتحدثت هذه التقارير عن رغبة نكروما

أن يكون الاجتماع تحت رعايته الشخصية، وأن السيدة باندرانيك في محادثتها مع نكروما نجحت إلى حد ما في إقناعه بأن مقترحات كولومبو تهدف إلى استعادة النظام الأساسي لقبل ٨ سبتمبر ١٩٦٢ وتوفر أساسًا عادلًا ومنصفًا للتفاوض المباشر، وذكرت التقارير أن نكروما لازال يعتقد أنه من الممكن أن يوصل لدول المجموعة الاعتراضات الصينية دون المساس بمصلحة الهند، وأكدت التقارير أن الجمهورية العربية المتحدة وأندونيسيا اتفقتا مع نكروما على ضرورة بدء المفاوضات بين الجانبين، وأن هذه الدول عولت على نكروما إقناع الصين بسحب تحفظاتها لبدء المفاوضات، وأن نكروما رأى ضرورة إرسال ممثلين عن الدولتين المتنازعتين إلى الاجتماع المقترح لمجموعة كولومبو، وكانت السيدة باندرانيك على اعتقاد بأن أي تعديل على مقترحات كولومبو سيكون تحيزًا للجانب الصيني عن الهندي[٤٦]. وأكدت بعض التقارير أن غانا طلبت حضور الهند والصين بصفتهما مراقبين لاجتماعات دول كولومبو، ولكن بورما وسيلان والجمهورية العربية المتحدة لم تتحمس لهذه الفكرة وأن الهند أيضًا لم تحبذ ذلك[٤٧]. وكان السيد نهرو قد أعلن أن الرئيس الغاني أرسل له رسالة بشأن مقترحاته لعقد مؤتمر آخر لدول كولومبو من أجل تجديد الجهود لحل الأزمة مع الصين، وأكد أن الهند ستحضر المؤتمر وأنه على دول المجموعة الضغط على الصين لقبول مقترحاتهم[٤٨].

والحقيقة أن جهود الوساطة الغانية في النزاع الصيني الهندي كانت فاعلة؛ فقد نجحت في منع تفاقم الأوضاع بين الجانبين، كما نجحت في الوقوف أمام المخططات الغربية للتدخل في الصراع وإطالة أمده، ولكن النجاح الحقيقي كان في الحفاظ على علاقات غانا بكلتا الدولتين دون أي تنازلات سياسية؛ فلم يتوقف التعاون الغاني الصيني في جميع المجالات، بل أن غانا دعمت وبشدة خلال الدورة العادية الثامنة عشر في عام ١٩٦٣ عودة تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة وصوتت مع تسع دول أفريقية أخرى مع القرار ولكن كان عدد الدول المؤيدة أقل من ثلثي عدد الدول في المنظمة[٤٩].

وقد ظهر ذلك أيضًا عند زيارة السيد شو إن لاي رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية إلى غانا في يناير ١٩٦٤ والاستقبال الحافل الذي أقامته القيادة الغانية للزعيم الصيني الكبير؛ وفي هذا اللقاء انتقد نكروما محاولات استبعاد الصين من الأمم المتحدة، وأثنى على وحدة الصين ككونها مثال جيد لأفريقيا، وندد بممارسات الإمبريالية والاستعمار الجديد الذي لابد أن تمحى من على وجه الأرض من أجل إحلال السلام العالمي، وخلال البيان المشترك الصادر عن الزعيمين فقد أشار الطرفان للوضع في الحدود الصينية الهندية والهدوء الذي يتسم به والثقة الكاملة للتوصل لتسوية سلمية قريبًا، وقد قدر الجانب الصيني الجهود الكبيرة التي تقوم بها غانا لدعم الجهود السلمية الرامية لمفاوضات صينية هندية مباشرة(٥٠).

أما في إطار علاقات غانا بالهند فقد استمر التعاون بين الجانبين دون وجود أي معوقات؛ فقد ظهر ذلك في مؤتمر دول عدم الانحياز بالقاهرة في أكتوبر ١٩٦٤، فقد وقع الرئيس نكروما مع رئيس وزراء الهند السيد شاستري على البيان الختامي للمؤتمر مع الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس اليوغسلافي تيتو بصفتهم الدول المؤسسة للمنظمة؛ حيث أكد المؤتمر على تدعيم وتقوية دور منظمة الأمم المتحدة، كما استطاع المؤتمر مهاجمة النظم الاستعمارية والعنصرية في أفريقيا، وقد أعطى المؤتمر سياسة عدم الانحياز مسارًا جديدًا تحددت على ضوئه الشروط التي يجب توافرها في الدول غير المنحازة، مما أدى لاتخاذ سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي شكلها الواضح على صعيد السياسة الدولية، وكان المؤتمر قد اتخذ مجموعة من القرارات الاقتصادية إلى جانب القرارات السياسية، وأكد على أهمية التعاون الاقتصادي بين الدول غير المنحازة، وبذلك ظهر التعاون بين الجانبين(٥١).

الخاتمة

كانت الدراسة قد أكدت على أن الدول الغربية لم تكن لتترك العلاقات بين دول الحياد الإيجابي في هذه الفترة التاريخية تسير على الوجه الأكمل، فقد علمت أن اتحاد هذه الدول من شأنه إحباط المخططات الاستعمارية في آسيا وأفريقيا، ولذلك قررت العمل على تفكيك وحدة وقوة هذه الدول، وذلك ليس فقط عن طريق تأجيج الصراع بين الصين والهند بل أيضًا عن طريق إشغال باقي دول المنظمة في هذا الصراع والعمل على اغتيالها معنويًا بالإيقاع بينها، وبالتالي خلق معارك جديدة لهذه الدول، وهذا ما تم مع غانا في هذه القضية.

وأوضحت الدراسة موقف غانا مع باقي الدول الثورية الأفروآسيوية من هذا الصراع، وأكدت على أن التنسيق المشترك بين هذه الدول استطاع تهدئة الأمور بين الجانبين الصيني والهندي وأيضًا الوقوف أمام دول المعسكر الغربي لمحاولتها تأجيج الصراع بين الجانبين للتواجد استراتيجيًا في آسيا، والوقوف أمام تشويه دول الوساطة وإدخالها في الصراع بين البلدين، وقد وضح كيف أن الدور الغاني قد أثر على مجريات الصراع وخرجت غانا من هذه الوساطة وقد حافظت على العلاقات الاستراتيجية مع الجانبين المتنازعين وبالتالي أبطلت الرهان الغربي على خسارة الجانب الغاني لتعاونه مع كلا الطرفين أو على الأقل طرفًا واحدًا منهما، وهذا كان النجاح الأكبر للدبلوماسية الغانية في مواجهة القوى الاستعمارية العالمية.

هوامش الدراسة

(1) Foreign Relations of United States , Vol. XIII , 1955 – 1957 , Telegram from The Consulate General At Accra to The Department Of State, on 12 Feb 1957, P. 368.

(2) Foreign Relations of United States , Vol. XIII , 1955 – 1957 , Telegram from The Embassy in The United Kingdom to The Department of State, on 15 Feb 1957, P. 371.

(3) D.O 35/9337 – GHA 190/122/1 – No. 1 – Telegram from U.K High Commissioner in Ghana to Commonwealth Relations Office , on 4 May 1957.

(4) New York Times , 5 Jan , 1959.

(٥) أسامة عبد التواب محمد: العلاقات بين مصر وغانا ١٩٥٧ – ١٩٦٦، سلسلة بحوث أفريقية، عدد رقم ٢، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ص١٢٥، ١٢٦.

(6) Foreign Relations of United States, 1958 – 1960, Volume II, Letter From Heads of State to The United States President- New York, 29 Sep, 1960.

(7) F.O 371/ 153637 – No. UN22912/ 138 – Letter from United Kingdom Mission to The United Nations to Foreign Office, on 16 Oct, 1960.

(8) Homer, A. Jack: Belgrade Ballet, Africa Today, Vol. 8, No. 8, Indiana University Press, Oct, 1961, P. 12.

(٩) أسامة عبد التواب محمد: المرجع السابق، ص ص٢٠٦، ٢٠٧.

(10) F.O 371/ 159703 – No. D1021/ 23 – Extract from Article from Newspaper «Scotsman», Subject; Nehru a gloomy prince in Moscow, on 9Sep, 1961.

(11) F.O 371/ 150405 – No. FC1013/ 16 – Peking Fortnightly Summary No. 14 for period ending July 17 , 1960 from Peking to Foreign Office, on 18Jul, 1960.

(12) F.O371/ 158401 – News from HSINHUA News Agency, China, Daily Bulletin No. 1181 – Thursday, April 6, 1961.

(13) Richardson, David Kenneth: An inquiry into the nature of Chinese foreign aid: experience, practice, and motivation, 1959 – 1965,

Master, A thesis presented to the faculty of the graduate school, University of Southern California, August 1966, P.218.
(14) F.O371/ 158386 – No. FC1013/ 29 – Peking Fortnightly Summary for the period ending August 28, 1961, from Peking to Foreign Office in London, on 5Sep, 1961.
(15) F.O371/ 158431 – No. FC1631/ 31C – press Release, Text of Joint Communiqué of Chinese Chairman and Ghanaian President, from the office of the British Charge d,Affaires in China to Foreign Office in London, on 21Aug, 1961.
(16) F.O371/ 158431 – No. FC1631/ 41 – Letter from Peking to Foreign Office in London, Subject; Visit of President Nkrumah to China, on 19Aug, 1961.
(17) Richardson, David Kenneth: Op. Cit, PP. 218, 219.
(18) F.O371/ 158431 – No. FC1631/ 41 – Letter from Peking to Foreign Office in London, Subject; Visit of President Nkrumah to China, on 19Aug, 1961, Loc. Cit.
(19) F.O371/ 158431 – No. FC1062/ 28 – Letter from Peking to Foreign Office in London, Subject; Report of Arrival of a Ghanaian Trade Delegation in Peking, on 29Oct, 1961.
(20) F.O371/ 158431 – No. FC1631/31B – Letter from Peking to Foreign Office in London, Subject; Visit of President Nkrumah to China, on 22Aug, 1961.
(21) Boon – Mgee Cham: The Sino – Indian Border Dispute; A study of the Foreign Policy of the People›s Republic of China, Master, A thesis presented to the Faculty of Graduate Studies, University of Western Ontario, Canada, September, 1965, P. 144.
(22) F.O371/ 152540 – No. DC1022/ 8 – Letter from Office of the High Commissioner for the United Kingdom in New Delhi, India to Commonwealth Relations Office in London, on 2Sep, 1960.
(23) F.O371/ 159703 – No. D1021/ 23 - Extract from Article from Newspaper «Scotsman», Subject; Bitter Isolation, on 9Sep, 1961, Loc. Cit.
(24) Boon – Mgee Cham: Op. Cit, PP. 144 – 155.
(25) Ibid, P. 192.

(26) Ministry of Foreign Affairs of the People›s Republic of China›s Web Site; Struggle to restore China›s lawful seat in the United Nations
(27) F.O371/ 164916 - No. FC1061/136 (D) - Telegram from Commonwealth Relations Office in London to Commonwealth States, on 1Nov, 1962.
(28) F.O371/ 164916 – No. FC1061/136 – Telegram from Commonwealth Relations Office in London to Accra, on 31Oct, 1962.
(29) F.O371/164916 – No. FC1061/ 136(A) – Telegram from Accra to Commonwealth Relations Office in London, Subject; India and China, on 1Nov, 1962.
(30) F.O371/164916 – No. FC1061/ 136(J) – Telegram from Commonwealth Relations Office in London to Accra, Subject; India and China, on 2Nov, 1962.
(31) F.O371/164916 – No. FC1061/136(F) – Telegram from Accra to Commonwealth Relations Office in London, on 2Nov, 1962.
(32) F.O371/164916 – No. FC1061/136(P) – Telegram from Accra to Commonwealth Relations Office in London, on 6Nov, 1962.
(33) F.O371/164916 – No. FC1061/131 – Telegram from Accra to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Chinese Invasion of India, on 5Nov, 1962.
(34) F.O371/164916 – No. FC1061/136(O) – Telegram from Commonwealth Relations Office to Delhi, on 3Nov, 1962.
(35) F.O371/164916 – No. FC1061/136(E) – Telegram from Nicosia to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Dr. Nkrumah›s Message, on 2Nov, 1962.
(36) F.O371/164916 – No. FC1061/136(I) – Telegram from Wellington to Commonwealth Relations Office in London, Subject; India/ China, on 2Nov, 1962.
(37) F.O371/164916 – No. FC1061/136(G) – Telegram from Dar El Salaam to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Sino – Indian Dispute, on 2Nov, 1962.
(38) F.O371/164916 – No. FC1061/136(K) – Telegram from Lagos to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Nkrumah/ Macmillan Messages, on 3Nov, 1962.

(39) F.O371/164916 – No. FC1061/136(M) – Telegram from Lagos to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Nkrumah/ Macmillan Messages, on 3Nov, 1962.
(40) F.O371/164916 – No. FC1061/129(H) – Telegram from Karachi to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Sino – Indian Conflict, on 6Nov, 1962.
(41) INFOLANKA.ASIA, Sri Lanka News and Information Portal: The Foreign Policy of Sirimavo Bandaranaike, The Colombo Powers and the Sino – Indian War of 1962.
(42) F.O371/164925 – No. FC1061/312 – Telegram from Accra to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Sino – Indian Conflict, on 8Dec, 1962.
(43) F.O371/164925 – No. FC1061/312(A) – Telegram from Accra to Commonwealth Relations Office in London, Subject; on 14Dec, 1962.
(44) F.O371/170663 – No. FC1022/49 – Press Cutting from News Paper» Times», Subject; The Chinese Dragon in Africa, on 13Dec, 1963.
(45) F.O371/170679 – No. FC1064/2 – Report from Accra to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Chinese Influence Ghana, Possible Collaboration between the two Countries, on 22May, 1963.
(46) F.O371/170675 – No. FC1061/126 – Telegram from Delhi to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Sino – Indian Relations, on 9Oct, 1963.
(47) F.O371/170675 – No. FC1061/125(E) – Telegram from Delhi to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Sino – Indian Relations, on 14Oct, 1963.
(48) F.O371/170675 – No. FC1061/125(D) – Telegram from Delhi to Commonwealth Relations Office in London, on 10Oct, 1963.
(49) Hull, Doris: The Role of Selected African Nations in the United Nations System, PH. D, The American University, Washington, May, 1966.
(50) F.O371/175920 – FC1022/36 – Letter from Accra to Commonwealth Relations Office in London, Subject; Ghana: Visit of Mr. Chou En – Lai, on 22Jan, 1964.

(٥١) أسامة عبد التواب محمد: مرجع سابق، ص٢٠٨.